



شعوب متمكنة.  
أمم صامدة.



الجمهورية التونسية

دورة تدريبية مخصصة للمجتمع المدني في الجمهورية التونسية  
دور المجتمع المدني في تفعيل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد  
ومراقبة تنفيذها

تونس، الجمهورية التونسية

20-18 تشرين الأول / أكتوبر 2012

البرنامج

## قائمة المحتويات

.....2	لمحة مختصرة
.....2	أ. خلفية
.....5	إ. الموضوع
.....6	إ. المنهجية
.....6	إ. جدول الأعمال

## لمحة مختصرة

ينظّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مكتبه الوطني في الجمهورية التونسية ومشروعه الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، دورة تدريبية مخصصة للمجتمع المدني التونسي بعنوان "دور المجتمع المدني في تفعيل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومراقبة تنفيذها"، وذلك في مدينة تونس بتاريخ 18-20 تشرين الأول / أكتوبر 2012. تأتي الدورة في سياق التعاون القائم بين الجمهورية التونسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مكافحة الفساد، ونتيجة رغبة الحكومة التونسية إيلاء المزيد من الإهتمام لدور المجتمع المدني في هذا المجال، وتمكينه من لعب دور ملموس في تقييم جهود الدولة في تنفيذ الإتفاقية. تسعى الدورة إلى تمكين المشاركين من التوعية بمتطلبات تنفيذ الإتفاقية، ومناقشة دور المجتمع المدني في تفعيلها، والتعرف على بعض التجارب المقارنة ذات الصلة من المنطقة والعالم. كما وتسعى الدورة إلى تعزيز قدرات المشاركين على إستخدام قائمة التقييم الذاتي الخاصة بالإتفاقية، ومن ثمّ تيسير مساهمتهم الفعالة في الآلية الدولية لاستعراض تنفيذها، والتي أعتمدت في 2009 والتي ستتم مراجعة جهود تونس من خلالها في 2012 و2013. يشارك في الدورة خبراء غير حكوميين وناشطون في المجتمع المدني التونسي بالإضافة إلى خبراء إقليميين ودوليين.

## أ. خلفية

1. تُعدّ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منذ دخولها حيز النفاذ في 14 ديسمبر 2005 إحدى أهمّ نقاط التلاقي في الجهود العالمية لمكافحة الفساد. فقد أوجدت إطاراً دولياً متفقاً عليه يتضمن معايير واضحة للوقاية من الفساد ومعاقبة مرتكبيه، وساعدت بذلك على إيجاد لغة مشتركة للمهتمين بمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، ووفّرت أرضية واضحة المعالم للتعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال. وهذا ما ظهر جلياً على سبيل المثال في حالة المنطقة العربية حيث لعبت الإتفاقية دوراً حاسماً في تنشيط جهود مكافحة الفساد بعد أن كان يعدّ هذا الموضوع نوعاً من المحرّمات التي يكاد يحظر التطرق إليها بشكل جديّ في الأطر الرسمية والنقاشات العامة. ومع بدء الحراك الشعبي التاريخي في المنطقة في بداية 2011 أنطلقاً من تونس، وما تبعه من تحولات هامة وتداعيات ما تزال مستمرة، صعد موضوع مكافحة الفساد إلى رأس قائمة أولويات الإصلاح. وذلك في ظلّ تنامي الدعوات الرسمية والشعبية الى اعتماد نهج إصلاحيّ جديد قائم على

المشاركة والإنتفاح يعمل على تطوير أطر قانونية ومؤسسية فاعلة لمكافحة الفساد، مع ما قد يتطلبه ذلك من إعادة نظر في العقد الإجتماعي القائم بهدف إرساء الدعائم السياسية والإقتصادية والإجتماعية اللازمة لهذه الإصلاحات.

2. في هذا السياق، تقدم "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، والتي التزم بتنفيذها حتى الآن 16 بلدًا عربيًا<sup>1</sup>، خارطة طريق بشأن أهمّ التدابير التي يجب اتخاذها لمكافحة الفساد. وتتيح آلية إستعراض تنفيذ هذه الإتفاقية<sup>2</sup> التي اعتمدت في ختام الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية المنعقد في الدوحة (قطر) بتاريخ 13 نوفمبر 2009، فرصة بالغة الأهمية لتمكين كل دولة طرف من مراجعة مدى تنفيذها للإتفاقية، ومن ثمّ تحديد الفجوات واحتياجات المساعدة التقنية في هذا المجال. وبرغم الإنتقادات التي توجّه أحيانًا إلى آلية الاستعراض على أنها ليست شفافة بالقدر الكافي، ولا تشرك المجتمع المدني بالدرجة المأمولة، إلا أنها ما تزال تُعدّ خطوة متقدّمة وتاريخية في مجال الجهود الدولية لمكافحة الفساد. وقد عبّر معالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عن ذلك بقوله: "من الآن فصاعدًا، سوف يُحكم على الدول بما تتّخذ من إجراءات لمكافحة الفساد، وليس بمجرد الوعود التي تقطعها على نفسها"<sup>3</sup>.

3. آلية الاستعراض عملية حكومية دولية دورية تهدف إلى مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الإتفاقية. تتألف كل مرحلة استعراضية من دورتين استعراضيتين، مدّة كلّ منهما خمس سنوات. يتم استعراض الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) أثناء الدورة الأولى، والفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) أثناء الدورة الثانية. تتألف كل دورة من أربع جولات. مدّة كل جولة منها سنة كاملة يتم خلالها استعراض ربع عدد الدول الأطراف التي يتم اختيارها بالقرعة في بداية كل دورة استعراض. تتم عملية الاستعراض من خلال خبراء حكوميين تعيّنهم الدولة لتمثيلها، وتبدأ بقيام الدولة التي يجري استعراضها بتحضير تقرير التقييم الذاتي باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية<sup>4</sup>. بعد ذلك تقوم دولتان أخريتان، يتم اختيارهما بالقرعة أيضاً، بتحليل محتوى هذا التقرير. ويمكن لهما ان تستكمل التحليل المكتبي بواسطة الحوار النشط والمباشر مع الدولة التي يجري استعراضها أو أيّ وسائل مباشرة أخرى يجري الإتفاق عليها مثل القيام بزيارات وطنية أو عقد اجتماعات مشتركة في فيينا، مقرّ الأمانة العامة لمؤتمر الدول

<sup>1</sup> الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والعراق، والكويت، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.

<sup>2</sup> لتحليل الوثائق الرسمية الخاصة بآلية الإستعراض <http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/IRG.html>

<sup>3</sup> للإطلاع على كلمة الأمين العام بشكل كامل، يرجى زيارة <http://www.un.org/arabic/news/sg/searchstr.asp?newsID=801>.

<sup>4</sup> قائمة للتقييم الذاتي المرجعية لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي تطبيق (application) على الحاسوب سهل الاستخدام، وضعه مكتب الأمم المتحدة لمعني بالمخدرات والجريمة، بالتشاور مع الدول الأطراف، لجمع المعلومات عن حالة الإمتثال للإتفاقية في بلد معين. تزود القائمة المرجعية مؤتمر الدول الأطراف بمعلومات مفصلة عن نسب الإمتثال والإحتياجات من المساعدة التقنية مستفيدة من الوظائف الإحصائية. وقد اقتصرت النسخة الأولى من القائمة المرجعية، والتي وضعت في 2007، على الأحكام الإلزامية للإتفاقية. وتم تحسينها في وقت لاحق في 2009 وتوسعت لتشمل جميع مواد الإتفاقية، مع الأخذ في الإعتبار آراء الخبراء وممثلين عن أكثر من 37 بلدًا، بما في ذلك أعضاء فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي. للمزيد ولتحليل القائمة المرجعية، يرجى زيارة

<http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/self-assessment.html>

الأطراف. ينتج عن هذه العملية تقرير استعراض قُطري يستند في صياغته إلى مخطّط نموذجي، تمّ وضعه بهدف تحقيق التناسق بين مختلف التقارير. يُرفع هذا التقرير إلى مؤتمر الدّول الأطراف ويتم نشر خلاصة وافية عنه.

4. الجمهورية التونسية دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ 23 سبتمبر 2008، ومن ثمّ فهي ملزمة بتنفيذها وبالمشاركة في آلية الاستعراض المذكورة أعلاه. جرى اختيار تونس بالقرعة لتكون واحدة من الدول التي سيجري استعراضها في السنة الثالثة من الدورة الأولى، أي في سنة 2012-2013. بموازاة ذلك، تونس ملزمة أن تقوم باستعراض دول أطراف أخرى على الأقل مرتّين في كل دورة استعراضية. وقد جرى إختيارها مع اليونان، لمراجعة فنلندا، في السنة الأولى، أي في سنة 2010-2011، كما جرى إختيارها مع غانا لمراجعة جمهورية أفريقيا الوسطى في السنة الثانية، أي في سنة 2011-2012.

5. قبل 2011، وبشكل عام، كانت تُعدّ جهود الجمهورية التونسية في تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد محدودة وغير منسّقة. وذلك في ظلّ غياب مشاركة فاعلة للمجتمع المدني وعدم تفعيل أجهزة الرقابة وأطر التّعاون والتنسيق في ما بينها. يضاف إلى ذلك السبب الأشمل والذي يكمن في ضعف الإرادة السياسيّة في معالجة التّحدّيات الهيكلية المختلفة التي تعوق ترسيخ مبادئ الشفافية والنّزاهة والمساءلة في إدارة المال العام والشأن العام والعلاقة بين القطاعين العام والخاص. تواكب ذلك مع تفاوت واضح في مشاركات تونس في المنتديات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بحيث لم تنعكس مثل هذه المشاركات بشكل كاف في تحسين المنظومة الوطنيّة لمكافحة الفساد على أرض الواقع. برغم ذلك يسجّل لتونس مشاركتها السابقة، برغم محدوديتها، في آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفي بعض نشاطات "الشبكة العربيّة لتعزيز النّزاهة ومكافحة الفساد" (ACINET).

6. ولكن نتيجة التطوّرات التاريخيّة التي تشهدها تونس منذ بداية 2011، بدأت تتسع رقعة المساحة المتاحة لمشاركة المجتمع المدني في إتخاذ القرار وإدارة الشؤون والاموال العمومية. وقد برز توافق واسع داخل البلاد مفاده ضرورة العمل على تسريع وتيرة الإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي، ومن ثمّ تفعيل جهود مكافحة الفساد، وهو موضوع رُفِع إلى أعلى قائمة الأوليات الوطنيّة. وذلك ما عبر عنه التونسيون، وما يزلون، في تحركاتهم المختلفة طوار السنتين الماضيتين. وذلك أيضاً ما عبّرت عنه المؤسسات الرسمية في أكثر من موقع ومقام، لا سيّما في إطار المجلس الوطني التأسيسي ولجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد التابعة له، وكذلك في رئاسة الجمهورية، وفي مختلف هياكل الحكومة لا سيّما وزارتها المختلفة المعنية بما فيها وزارة العدل والوزارة المكلفة بالحكومة ومكافحة الفساد.

7. وبرغم كافة التحدّيات القائمة وصعوبة المرحلة التي تعيشها تونس، شهدت الفترة الأخيرة عدداً من الإنجازات البارزة في مجال مكافحة الفساد لا سيّما في الشهور الأخيرة. يذكر منها جهود اللجنة الوطنية لتقصّي الحقائق حول الرشوة والفساد وما قامت به من أعمال هامة في 2011، وما انبثق عن تلك اللجنة، وعن السلطات القضائية المختصة، من تحقيقات ومتابعات جزائية هامة، أدت إلى صدور عدد من الأحكام بحق شخصيات من النظام السابق وآخرين متهمين بالفساد. ويذكر من هذه الإنجازات أيضاً تسارع جهود إسترداد الأموال المتأتية عن الفساد والمهربة إلى الخارج، وقيام الوزارة المكلفة بالحكومة ومكافحة الفساد بوضع خارطة طريق وطنية لبلورة رؤية مشتركة لمكافحة الفساد، وتقدّم العمل

على وضع قانون هام جداً لمكافحة الإثراء غير المشروع، وبدء الإنخراط في مبادرة الحكومة المفتوحة، وغيرها من الإنجازات. بموازاة ذلك، بدأ المجتمع المدني التونسي يشهد حراكاً واسعاً لتنظيم نفسه وتنمية قدراته، ومن أبرز الخطوات المسجلة في هذا المجال نشوء تحالف بين أبرز منظمات المجتمع المدني المعني بمكافحة الفساد في تونس أسمي بـ "التحالف التونسي للنزاهة والشفافية" (ATIT).

## II. الموضوع

8. في ضوء كل ما تقدّم، واتساقاً مع الإلتزامات الدولية للجمهورية التونسية في إطار "إنفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، والإلتزامات الداخلية تجاه المواطنين التونسيين وأهداف الثورة، تسلط هذه الدورة الضوء على مسألة تعزيز المشاركة المجتمعية في إتخاذ القرار وإدارة الشؤون والأموال العمومية بشكل عام، وفي تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بشكل خاص. باعتبار ذلك أحد ضرورات المرحلة، ومن المتطلبات الأساسية لبناء الدولة الديمقراطية العادلة التي يطمح إليها التونسيون. وتعزيز المشاركة المجتمعية يفترض إنشاء وتنفيذ وترسيخ آليات محددة من خلال تطوير ومواءمة الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية القائمة حالياً في تونس، كما في باقي بلدان المنطقة التي تمر في مراحل إنتقالية، والعمل على مراجعة تدعيم المنظومة القيمية الحالية.

9. المشاركة المجتمعية جزء لا يتجزأ من مفهوم الحكم الديمقراطي. وقد سلّطت إنفاقية مكافحة الفساد الضوء على معظم آلياتها في أبوابها المتعدّدة، وبشكل خاص في المادة 13 التي تتناول "مشاركة المجتمع". يمكن تصنيف هذه الآليات بطرق مختلفة، ربما يكون أحدها هو التصنيف التالي: "أطر عامة" توفّر المتطلبات الأساسية لمشاركة مجتمعية فعالة، مثل قوانين الحصول على المعلومات؛ و"أطر رسمية" تتطلّب عملاً مشتركاً بين السلطات الوطنية والجمهور، مثل التشاور في صنع السياسات؛ و"أطر غير رسمية" يمكن أن تمكّن مختلف الجهات المعنية من المشاركة في جهود مكافحة الفساد من تلقاء نفسها من خلال العمل الفردي أو العمل الجماعي.

10. إنّ اعتماد آليات المشاركة المجتمعية المختلفة بشكل فعّال بغض النظر عن تصنيفها، وإدماجها بشكل ناجح في النصوص والممارسات، وفي الثقافة والتربية والتعليم، وفي مختلف جوانب الإدارة والدولة، يعتمد إلى حدّ كبير على البيئة الأوسع لمنظومة الحكم وقدرة المواطنين على تشكيل حكوماتهم ومحاسبتها، بصرف النظر عن النظم المختلفة التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك. وقد خلص المؤتمر السنوي الثالث لـ "الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" المنعقد في مدينة فاس (المغرب) في 19-21 ديسمبر 2011 إلى تسليط الضوء على أربعة آليات رئيسية يمكن أن تشكل معاً الأرضية الأساس لتعزيز المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد، وهي: (أ) ضمان الحق بالحصول على المعلومات وإعلام الجمهور، و(ب) تيسير الشكاوى والتبليغ عن الفساد، و(ج) التشاور مع الجمهور بشأن وضع السياسات العامة، و(د) المساءلة الإجتماعية. وأعتبرت "الخلاصات الإقليمية" الصادرة عن المؤتمر أن إنفاقية الأمم المتحدة تشكل المدخل الرئيس لإطلاق حوارات إقليمية ووطنية بشأن متطلبات إنشاء هذه الآليات، وبغية التعرف على آليات أخرى قد يكون هناك حاجة إليها، ومن ثم العمل على تدعيمها هي كذلك، بما يتوافق مع واقع البلدان المختلفة واحتياجات المراحل التي تمر بها ويخدم توجهاتها الإستراتيجية.

11. ويبدو الآن أن هناك توجّهًا قويًا وواضحًا لدى الحكومة التونسية ولدى مختلف الأطراف المعنيين في الهياكل الرسمية والمجتمع المدني لبذل المزيد من الجهود لتفعيل "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" وغيرها من الإصلاحات اللازمة للحد من ظاهرة الفساد. وذلك من خلال وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الفساد. وفي هذا السياق، تصبح الإتفاقية وسيلة أساسية لدعم هذه الإصلاحات، بحيث يتمّ التركيز على تعزيز إنخراط تونس في آلية الإستعراض، والإستفادة من هذه الآلية للمساهمة العملية والفاعلة في حوار وطني أكثر تشاركية وأكثر موضوعية في مجال مكافحة الفساد يمكن أن يؤدي إلى تقديم مقترحات محدّدة ولموسة للإصلاح على المدى القريب والمتوسط والبعيد ومن ثمّ بلورة الإستراتيجية الوطنية المطلوبة.

### III. المنهجية

12. تمتد الدورة لفترة ثلاث أيام وتنقسم إلى سبعة جلسات رئيسية بالإضافة إلى جلسة إفتتاحية. يتخلل الدورة كلمات ومداخلات مختلفة ونقاشات عامة وتمرارين تطبيقية. يشارك فيها أكثر من 60 خبير غير حكومي وناشط من المجتمع المدني التونسي بالإضافة إلى خبراء إقليميين ودوليين بارزين ومنسق المجموعة غير الحكومية للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. تتمثل الأهداف المحددة لهذه الندوة بما يلي:

- التوعية بمضمون إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتعزيز المعرفة بأبرز احكامها.
- تيسير تبادل وجهات النظر والتجارب والخبرات بشأن دور المجتمع في مكافحة الفساد.
- بلورة تصور مشترك لمفهوم المشاركة المجتمعية وكيفية تعزيزه في تونس في ضوء الإتفاقية.
- التعريف بمختلف مراحل آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- تمكين المشاركين من استخدام القائمة المرجعية الشاملة للتقييم الذاتي بشكل تفصيلي ومنقن.
- توفير أرضية ملموسة لتعزيز إنخراط المجتمع المدني التونسي في آلية الإستعراض.

13. اللغة العربية هي اللغة المعتمدة أثناء الدورة.

### IV. جدول الأعمال

الخميس 18 أكتوبر 2012

08.30 – 09.30 التّسجيل

09.30 – 10.30 الجلسة الإفتتاحية

**الهدف:** تقديم الإطار العام للدورة والنتائج المتوقعة منها وإتاحة المجال للتعرف بين المشاركين من داخل تونس وخارجها.

- **الكلمات الرسمية**  
معالي السيد عبدالرحمن الأدغم، الوزير المكلف بالحوكمة ومكافحة الفساد، الجمهورية التونسية
- الدكتور محمد بلحسين، الممثل الدائم للأمم المتحدة والمنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس  
السيد سمير العنابي، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد  
الدكتور عزمي شعبي، مفوض مكافحة الفساد في إئتلاف آمان للشفافية والنزاهة في فلسطين
- **تعريف المشاركين**

11.00 – 10.30 إستراحة

13.00 – 11.00 الجلسة الأولى

**إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: خلفية نشوئها، مضامينها ومتطلبات تنفيذها**

**الهدف:** التوعية بمضمون إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وخلفية نشوئها، وتمكين المشاركين من التعمق في فهم متطلبات تنفيذها، وأبرز أحكامها، والتعرف على تفاصيل آلية إستعراض تنفيذها.

- **إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**  
الدكتور محي الدين توك، مستشار رئيس في المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- **مدخل إلى آلية الإستعراض**  
الأستاذ أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- **نقاش مفتوح**

14.00 – 13.00 الغداء

## المجتمع المدني وإتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد

**الهدف:** شرح نهج الإتفاقية بالنسبة لمشاركة المجتمع المدني إنطلاقاً من المادّة 13 والأحكام الأخرى ذات الصلة، وبحث سبل تفعيل هذه المشاركة في تونس بناء على التجارب المقارنة والدروس المستفادة من المنطقة العربيّة والعالم.

- دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد في ضوء إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد  
الدكتور محي الدين توق، مستشار رئيس في المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي
- تجربة المجتمع المدني في فلسطين  
الدكتور عزمي شعبي، مفوض مكافحة الفساد في إئتلاف أمان للشفافية والنزاهة في فلسطين
- تجربة المجتمع المدني في تونس  
الدكتورة ألفا الزريبي، أستاذة محاضرة في معهد الدراسات العليا التجارية في قرطاج
- نقاش مفتوح

## الجمعة 19 أكتوبر 2012

## آلية إستعراض إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد والقائمة المرجعية للتقييم الذاتي

**الهدف:** تذكير المشاركين بمختلف مكونات آلية الإستعراض ومراحلها، وتعريفهم على القائمة المرجعية للتقييم الذاتي وتدريبهم على إستخدامها.

- مكونات ومراحل آلية الإستعراض  
السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي
- القائمة المرجعية للتقييم الذاتي  
السيد حسين حسن، مدير مشروع مكافحة الفساد، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- أسئلة وإجابات



12.00 – 11.30 استراحة

14.00 – 12.00 الجلسة الرابعة

تمارين تطبيقية على القائمة المرجعية للتقييم الذاتي

الهدف: ترسيخ مهارات استخدام القائمة المرجعية للتقييم الذاتي وتمكين من المشاركين من انتاج تقييمات لمواد محددة من الإتفاقية باستخدام القائمة.

- تقديم
- التمارين التطبيقية

15.00 – 14.00 الغداء

17.00 – 15.00 الجلسة الخامسة

تمارين تطبيقية على مراحل آلية إستعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الهدف: ترسيخ المهارات المطلوبة للإنخراط الفعالة بمراحل آلية الإستعراض.

- تقديم
- التمارين التطبيقية

السبت 20 أكتوبر 2012

11.00 – 09.00 الجلسة السادسة (الجزء الاول)

جلسة عمل لتقييم مواد في الفصل الثاني من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الهدف: معاونة المشاركين على تطبيق المهارات التي إكتسبها في الجلسات السابقة من خلال تقسيمهم إلى مجموعتي عمل موزائيتين، وتمكينهم من تنفيذ تقييم كامل لمواد محددة يتم اختيارها من الفصل الثاني من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أي الفصل المتعلق بالتدابير الوقائية.

- تقديم
- التمارين التطبيقية

11.00 – 11.30 إستراحة

11.30 – 13.30 الجلسة السادسة (الجزء الثاني)

جلسة عمل لتقييم مواد في الفصل الثالث من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

**الهدف:** معاونة المشاركين على تطبيق المهارات التي إكتسبوها في الجلسات السابقة من خلال تقسيمهم إلى مجموعتي عمل موزائيتين، وتمكينهم من تنفيذ تقييم كامل لمواد محددة يتم اختيارها من الفصل الثالث من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أي الفصل المتعلق بالتجريم وإنفاذ القانون.

- تقديم
- التمارين التطبيقية

13.30 – 14.30 الغداء

14.30 – 16.30 الجلسة السابعة

حوار مفتوح بشأن تعزيز دور المجتمع المدني التونسي في تفعيل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومراقبة تنفيذها

**الهدف:** تمكين المشاركين من عرض إنطباعاتهم بشأن المعلومات والخبرات التي تم تبادلها أثناء الدورة ودعمهم في إجراء نقاش مفتوح بشأن الكيفية التي يمكن لهم من خلالها تفعيل دور المجتمع المدني التونسي في تفعيل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وآلية إستعراض تنفيذها.

- مقدمة
- الدكتور عزمي شعبي، مفوض مكافحة الفساد في إئتلاف أمان للشفافية والنزاهة في فلسطين
- نقاش مفتوح
- أبرز الخلاصات والخطوات المقبلة
- الدكتور محي الدين توق، مستشار رئيس في المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان

\*\*\*